المؤتمر الشعبي والقضية الجنوبية «2-2»

Ali.15@hotmail.com
علي عمر الصيعري

سأبدأ من حيث انتهيت إليه في الحلقة السابقة والـذي تمحور حـول المعرقل الرئيسي لوضع الحلول المناسبة للقضية الجنوبية، وهو حزب الإصلاح.. مستنداً على مواقف للمؤتمر الشعبي لحل هذه القضية في أعقاب تبلور المطالب التي طرحها أخوتنا في جنوب الوطن، لأشير هنا إلى أن المؤتمر الشعبي العام أولى هذه القضية اهتمامات خاصة خلال محاولته إقناع قيادات «المشترك» بالتوقيع على قضايا وضوابط الحوار عام ٢٠٠٧م، وجاء على رأس أجندة هذه القضايا التي تقدم بها المؤتمر الشعبي «القضية الجنوبية»، وكان المعترض على هذا البند حزب الإصلاح نفسه، وكانت نتيجة ذلك فشل هذه الدعوة التي أطلقها الزعيم علي عبدالله صالح وقتما كان رئيساً للجمهورية.. وعلى الرغم من ذلك لم يقف المؤتمر الشعبي موقف المتفرج على تداعيات المطالب الجنوبية التي بدأت- كما أشرنا في الحلقة الماضية- بمطالب مشروعة ، فقد وجه الأخ الزعيم الحكومة بمذكرة رئاسية في ١٩أبريل ٢٠٠٨م شدد فيها على تشكيل لجنة حكومية تنسق مع السلطات المحلية في المحافظات الجنوبية لوضع الحلول المناسبة وتلبية تلك المطالب المشروعة، وشكلت بالفعل هذه اللجنة ورفعت تقريرها بعد نزولها الميداني برئاسة الأخوة الدكتور صالح باصرة والأستاذ عبدالقادر هلال..

وكان في الإمكان تنفيذ تلك الحلول في وقتها المناسب لولا بروز عدد من العوامل أخرت هذا التنفيذ وتمثل أهمها في الحرب التي كانت دائرة آنذاك في « صعدة » ، وتصعيد الحرب الإعلامية من قبل الإصلاح وشركائه على المؤتمر ، ورفض «المشترك» مشروع انتخاب المحافظين من المنتمين لمحافظاتهم في ٢٠٠٨/٥/١٧م كخطوة أولى على طريق حل القضية الجنوبية . ومما زاد الطين بلّة عرقلة الفرقاء التئام شمل الحوار فيما بينهم لَمعالجة هذه الاحتقانات التي دارت حول اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م، وإفشاله لتركيزهم على الانتخابات النيابية وشروط ما سموه بـ«القائمة الانتخابية» للحصول على مقاعد مساوية للحزب الحاكم آنـذاك ومخلة بأحكام قانون الانتخابات والاحتكام لصندوق الانتخابات، غير مهتمين بالقضايا الأخرى التي ضمنها المؤتمر الشعبي العام أجندته المقدمة لحوار ذلك الاتفاق وعلى رأسها- كما أشرنا- «القضية الجنوبية»..

ومن جهة أخرى لعبت بعض القوى السياسية في الجنوب دورها في حرف مسار المطالب الجماهيرية وتحويلها إلى مطالب سياسية من تقديم رؤية سياسية سليمة تحفظ لليمن وحدته وللجماهير في الجنوب حقوقهم ومطالبهم المشروعة.. ونلخص ذلك بإيجاز في الحقائق التالية:

برزت دوافع ومقومات «القضية الجنوبية» في ١٣ يناير ٢٠٠٦م بما عُـرف بمشروع التصالح والتسامح في لقاء تم في «ردفان» على خلفيات مجزرة ١٣ يناير ١٩٨٦م وما علق بها من الصراعات الدموية وفي مقدمتها أحداث ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، مروراً بإعلان ما سمى بـ «الحراك السلمي» في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨م، وصولاً إلى ما تشهده الساحة من تداعيات هذا (الحراك) والتي اتسمت في بادئ الأمر بإثارة الشغب والاعتداء المسلح على الممتلكات العامة والخاصة إلى حد الجهر بفك الارتباط ، وسط انقسامات حـادة بين صفوفه وصراعات جهوية ومناطقية بين قياداته ، لا تزال رحاها دائرة إلى يومنا هذا تغذيها قيادات الخارج التي تضررت من حرب صيف ٩٤م والتي هي بنفسها تعيش منافسات حادة للاستحواذ على الحراك الجنوبي نفسه ، ولم تتفق بعد على رؤية موحدة..

وبعد أحداث فبراير الماضي وبروز ما سمي بالثورة الشبابية في صنعاء والـذي أدى إلى تنازل الأخ الرئيس عن الحكم بتوقيعه على المبادرة الخليجية واكتفائه بزعامة المؤتمر الشعبي العام ، دعت هذه المبادرة الخليجية بآلياتها المزمنة كافة الأطراف الحزبية والقوى السياسية بما فيها الحراك الجنوبي والحوثيون من دون استثناء أحد ، إلى مؤتمر الحوار الوطني المزمع عقده في نوفمبر المقبل.. وها هو المؤتمر الشعبي العام يضع في أولويات أجندته « القضية الجنوبية « التي سيقدمها لمؤتمر الحوار الوطني .

وآخر ما أكد لنا ذلك لقاء قيادة المؤتمر الشعبي العام بـالأخ جمال بن عمرو المفوض الدولي للإشراف على تنفيذ بنود المبادرة الخليجية في مرحلتها الثانية ، وذلك خلال لقائه بها يوم الجمعة الماضية ١٩ أكتوبر الجاري ، فقد أكد بل وشدد الأخ الدكتور عبدالكريم الأرياني والأمناء العامون المساعدون وأعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام على أن القضية الجنوبية تحتل الصدارة في اهتمامات المؤتمر ورؤيته التي سيقدمها إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل،مشددة على أن طاولة مؤتمر الحوار هي المكان الأنسب لطرح كل الرؤى حول كيفية معالجة القضية الجنوبية عبر توافق وطني وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وقرارات مجلس الأمن التي أكدت على حماية وحدة وأمن واستقرار اليمن، وشفعوا تشديدهم هذا بمطلبهم الناص على ضرورة ألا يستثني مؤتمر الحوار أي أحد، في إشارة من قيادة المؤتمر الشعبي العام إلى ممثلي الحراك الجنوبي وكذلك الحوثيين ، وعبرت قيادة المؤتمر الشعبي العام عن أملها في أن يكون الحوار فاتحة مستقبل أفضل لكل اليمنيين لنشهد فيه دولة مدنية حديثة قائمة على حكم القانون وعلى لامركزية تطلق الإبداعات المحلية لكل مناطق اليمن في ظل نظام يحمي المساواة ويضمن العدل والحرية لأبنائه وكل من يأتي إليه، وينظم مسألة السلاح بطريقة تجعل الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة والأمن، وتحريم ذلك على أي حزب أو جماعة وفقاً للدستور والقانون.

باسـندوة والإدارة الحكومية المنزلية!!

إزاء هذا العنوان ستحدث حالة من الاندهاش والاستغراب لدى القارئ المتابع والمتخصص، حيث انه يعلم أن هناك في عالم الادارة علماً اسمه علم الادارة المنزلية ولم يسبق ان علم بوجود علم جديد نشأ للتو اسمه الادارة الحكومية المنزلية وأن بلاد العربية السعيدة هي من سيؤرخ لها تاريخ الادارة بأنها صاحبة الامتياز في تحقيق قصب السبق في اكتشاف هذا العلم الجديد بل وجعله مفهوماً ادارياً جديداً يضاف الى مفاهيم الادارة المعروفة كالادارة بالأهداف والادارة بالرأي.. الخ من المفاهيم المعمول بها في النشاط الانساني عموماً.

يحيى علي نوري

ولعل صاحب هـذا الاكتشاف هو رئيس الحكومة الوفاقية والذي يبدو أنه بعد تفكير عميق توصل الى ذلك وقـرر التعاطي معه بصورة عملية وبلورته إلى الواقع من خلال قراره القاضي بـإدارة مهامه الوطنية من البيت وبما يتفق مع حيثيات وأسس وقـواعـد مفهومه الاداري الجديد «الادارة الحكومية المنزلية»..

ولكون الادارة بيئة عمل تترجم في اطارها كافة العوامل المرتبطة بها والمعروفة لدى كل المختصين والمهتمين بعلوم الادارة والمتعلقة بمهام ومسئوليات حكومة الوفاق، ستظل الإدارة الحكومية- في ظل هذا المفهوم الجديد- في حالة جمود وعدم قدرة على التعاطي مع القيم والمثل الادارية.. وإن وضعاً كهذا إذا ما استمر طويلاً سيسهم في تحقيق المزيد من الرتابة والتقوقع والانحسار وافقاد الفاعلية للنشاط الحكومي من أعلى الى أسفل وسيزيد من تعقد وتزمين المشكلات.

وذلك ما يراه خبراء الإدارة بأن استمرار رئيس الحكومة في تطبيق اكتشافه الجديد وفي اطار مبدأ «خليك في البيت» من شأنه أن يشجع الكثير من القيادات- وعلى مختلف مواقع الهرم الاداري الحكومي المركزي واللامركزي- على تقليده والسير على خطاه في توجيه الادارة عن بُعد وبعيداً عن بيئتها ومناخاتها بل وبعيداً عن كافة أساليب وطرق الادارة الحكومية التخطيطية الاستراتيجية منها والتنظيمية والإشرافية والرقابية والتقييمية لكافة جوانب النشاط العام.. وهو ما يؤكد- حسب الخبراء- فقدان السيطرة على العمل الحكومي وجعله أكثر عجزاً عن القيام بمهامه ومسئولياته، إضافة الى طبيعة المعطيات الجديدة على صعيد التعاون والتكامل مع العالم الخارجي المندفع أصلاً لدعم مسيرة التنمية في بلادنا.

ولكون فترة عامين للحكومة كمرحلة انتقالية لا تكفي لاختبار مبدأ الادارة الحكومية المنزلية ولكون هذه التجربة لن نكون إلاّ على حساب أولويات جسام وكبيرة تقع على عاتق حكومة الوفاق القيام بها بما يتفق مع التحديات الراهنة، وكي لا نظلم رئيس الحكومة فيما أوردنا هنا من تعليلات ادارية لإثبات فشل سياسته فإننا بانتظار أن يقدم رؤيته العلمية لمفهومه الجديد وإيضاح ما التبس علينا من عدم فهم واستيعاب، وكذا مدى قدرته في التحكم والسيطرة على النشاط الحكومي العام المركزي واللامركزي وعلى تحقيق المزيد من الانتاج للعمل الحكومي ومميزات وخصائص مفهومه للإدارة الحكومية المنزلية على مفاهيم الادارة بالرأي والادارة بالأهداف.. وباعتبار رئيس الحكومة قد قرر مبكراً تعطيل تعامله مع مبدأ الادارة بالرأي وهو المبدأ الذي يتفق تماماً مع تسمية حكومته بالوفاقية، فإن اعضاء مجلسه يبدو أنهم- وحتى الساعة- لا يعلمون عن هذا المبدأ الجديد.. ولا نعتقد هنا أن رئيس الحكومة قد وضع ابتكاره الاداري موضع المناقشة في اطار قيم الادارة بالرأي حتى يتعامل مع ابتكاره كنتيجة لمناقشات مسئولة حوله، حيث فضل أن يبدأ في وضع نفسه محل تجارب لابتكاره حتى يتم تعميمه على بقية اعضاء المجلس بل ومختلف قيادات الهرم الحكومي.

وازاء ما تقدم فإننا نحاول هنا تشكيل صورة للواقع الحكومي الراهن من خلال العديد من الممارسات غير المفهومة في علم الإدارة والتي منها ادارة العمل الحكومي من المنزل على ما في ذلك من أضرار على الادارة الحكومية وأدائها عموماً..ناهيكم عن العديد من الممارسات والتي تؤكد في جملتها عدم قدرة الحكومة الوفاقية على التعامل مع الادارة كعلم وفن، وهو ما يعبر عنه العديد من اخفاقاتها المدوية، التي لا تتحمل البلاد المزيد منها بل وتنذر بما هو افظع من شأنه أن يختطف الادارة الحكومية بعيداً كل البعد عن دائرة مهامها ومسئولياتها العاجلة التي تحتاج اليها البلاد على وجه السرعة، وتعصف في الوقت ذاته بكل الآمال والتطلعات الشعبية التي مازالت ترتقب حدوث مفاجأة على صعيد تبني سياسات تلامس مشاكل وهموم الناس وتتناغم في توجهاتها مع كل ما من شأنه أن يحقق الانتقال بالبلاد والعباد الى آفاق جديدة وتجاوز كافة تداعيات الأزمة التي تمر بها.

خلاصةً.. أن واقعاً حكومياً مزرياً كهذا يفرض على القيادة السياسية برئاسة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، سرعة وضع حد له.. خاصة وأن البلاد تعج بالآلاف من الكوادر الكفؤة والمتخصصة القادرة على السير بالوطن صوب المستقبل الأفضل.

الجنـوب والعنكبـوت

إقبال علي عبدالله

< علينا جميعاً في وطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م العظيم، الاعتراف بكل شجاعة وصدق بحقيقة لا يمكن نكرانها والمكابرة بشأنها بأن «القضية الجنوبية» وصلت اليوم وبكل أسف الى منعطف خطير وخطير جداً، حيث تداعت مجرياتها من المطالب الحقوقية المتراكمة منذ الحكم الشمولي المستبد للحزب الاشتراكي بعد تحرير جنوب الوطن من الاستعمار البريطاني في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م، وحتى يوم اعادة تحقيق الوحدة المباركة في مايو ١٩٩٠م، وصلت هذه التداعيات بعد دخول العنكبوت الاقليمي والدولي الى حد المطالبة «بفك الارتباط» أي اعادة الوطن الى عهد التشطير البغيض..

هذه الحقيقة التي يجب علينا الاعتراف بها هي اليوم الزاوية الرئيسية في التسوية السياسية حسب ما نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وما طرحه المؤتمر الشعبي العام بحكم أنه حزب الأغلبية الشعبية في الوطن من مبادرات ابتداءً من البرنامج الانتخابي للزعيم علي عبدالله صالح أواخر عام ٢٠٠٦م وحتى عند نشوب الأزمة المفتعلة من قبل ما تعرف بأحزاب اللقاء المشترك والمهيمن عليها حزب الاصلاح المتشدد وجماعته المسلحة «الاخوان المسلمون».. وهي أزمة العام المنصرم والتي مازالت تداعياتها مستمرة بل وبقيادة الاصلاح تتزايد يوماً بعد يوم.

وهي أزمة وجد فيها ما تعرف بـ«مكونات الحراك الجنوبي» وبتخطيط وتمويل ودعم لوجستي وعسكري واعلامي من قوى اقليمية ودولية معروفة جيداً لدى شعبنا وقيادتنا السياسية والعسكرية، وجـدوا فيها ضالتهم في اعادة المشروع التآمري السابق الذي واجهه الزعيم علي عبدالله صالح إبان قيادته للوطن بكل شجاعة..

مشروع اعادة تقسيم الوطن

لا أحب الإطالة خاصة وأن المشهد في الكثير من المحافظات الجنوبية وفي مقدمتها عدن التي منها أعلن الزعيم علي عبدالله صالح قيام الوحدة المباركة ورفع علم الجمهورية اليمنية مع إخوانه من المناضلين الشرفاء من أبناء المحافظات الجنوبية..

أقول إن المشهد وصل اليوم ليس الى نقطة الاشمئزاز والغثيان بل الى نقطة الخوف، خاصة وكما أشرت سابقاً دخول العنكبوت الاقليمي والدولي في تحريك المشهد، وفي ظل عدة عوامل داخلية أهملت بقصد أو دونه هذه التداعيات حتى وصلت الى نقطة الخطورة..

ولعل من أبرز هذه العوامل: صمت حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها الأخ محمد سالم باسندوة وشكلت بموجب المبادرة الخليجية وهو صمت متعمد يهدف الى افشال التسوية السياسية المرجوة وقيادة المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية لقيادة البلاد وإخراجها من أزمتها المتعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، ولعل مخطط قيادة حزب الاصلاح وقوى قبلية وعسكرية دليل على وجود هذا المخطط الذي حتماً لن يفضي إلاّ الى كارثة وحرب أهلية لا سمح الله..

وكذلك من العوامل -نقولها بكل شجاعة- غياب دور وفاعلية قيادات وكوادر المؤتمر الشعبي العام في المحافظات الجنوبية وأبرزها عدن والغياب بدأ ملحوظاً منذ بداية الأزمة العام المنصرم في الوقت الذي كنا نأمل من تنظيمنا الرائد أن يكون في المقدمة للتصدي لأ صوات النشاز الداعية لفك الارتباط والدخول مع الشباب في الساحات في حوارات تكشف وتبين لهم نهاية الطريق المظلم الذي يسيرون فيه. هذه بعض العوامل وما أكثرها سنتناولها في كتابات قادمة بإذن الله..

زاوية حارة

فيصل الصوفي

وأين آراء الناس؟

جرت عادتنا السيئة أن العلماء والخبراء والمختصين والموظفين الكبار الجالسين في مكاتبهم هم العالمون وأصحاب الأفكار والأكثر درايةً بشعاب مكة، وأن الناس «عوام «تابعون.. مرة اقترح «خبراء» فتح مراكز محو أمية ومراكز تدريب على الحياكة والتطريز في حي بالعاصمة يسكنه دبلوماسيون وأثرياء، فأهدرت إمكانات مادية ومالية كثيرة سدى، لأنهم وضعوا المشروع في بيئة لا تحتاج إليه.. حتى الخبراء ليسوا خبراء عندما يفكرون نيابةً عن الناس ويحددون احتياجاتهم بدلاً عنهم.

القـرارات التي تهم المواطنين تعد من قبل اختصاصيين في الحكومة ومجلسي النواب والشورى والأحزاب والتجار والإدارات الأدنى، دون مشاركة الناس أو أخذ أرائهم حولها، ولذلك هي غالباً قرارات خاطئة، وتُسبك احياناً لمصلحة الذين يدبجونها، وكثيراً ما نجد مشرعين يشرعون قوانين من أجل أنفسهم، ومسؤولين في التخطيط الحضري يخططون بما يخدمهم أو يخدم ذوي نفوذ وملاك عقارات، ولكن تحت غطاء «مصلحة المواطنين» ومن أجل المدينة.

الصحفيون يتحدثون عن قضايا الناس كما يزعمون، بينما عند مناقشتها يتجهون مباشرة إلى مكاتب» الموظفين- الخبراء « باعتبارهم متخصصين وخبراء في تلك القضايا يتحدثون فيها نيابة عن الناس ويشكون منها نيابة عن الناس ويقترحون حلولا لها نيابة عن الناس.

برلمانيون يزعمون أنهم منشغلون بالتواصل مع جهات حكومية للاهتمام بقضايا الناس، بينما لا ينزلون إلى الناس لمعرفة قضاياهم واحتياجاتهم لعرضها على الحكومة، هذا لو كان تواصلهم مع الحكومة ليس لقضاء حوائج أومصالح التجار، ولا ينزل النائب إلى دائرته للحوار مع ناخبيه إلا في الموسم.

حتى الحكومة تقول إنها تجلب الخبراء وتأخذ آراء العلماء والتجار في قضايا الـنـاس.. تقول: الشعب صاحب السلطة بينما الخبراء والموظفون والمختصون يملكونها من أدنى إلى أعلى ويصنعون القرارات بمعزل عن الناس بدعوى أن الناس لا يجيدون التفكير بمشكلاتهم وحلولها.

لا نقلل من أهمية الخبراء والمتخصصين والعلماء والمختصين.. فلا يقول بذلك عاقل، ولكننا نقول إن ما يقررونه في القضايا التي تعني الناس لا ينبغي أن يتم بمعزل عنهم، فهم أدرى بقضاياهم واحتياجاتهم ولا بد أن تؤخذ آراؤهم أولاً قبل اتخاذ القرارات في المكاتب.

هذا ينطبق أيضاً على الأحزاب والمؤسسات الأخرى، فالقيادات التي تعتبر»نخبة» لا ينبغي لها أن تمضي في قيادة حزب أو مؤسسة ما دون الرجوع من وقت إلى آخر للمستويات الدنيا.. النخبة عندنا صارت كلمة تدل على فئة مميزة تملك الخبرة والمعرفة وتفكر وتعلم وتدبر أحسن من الآخرين الذين يسمون «العامة»، بينما استحقاقها للقيادة لا يعني استغناءها عن آراء مَنْ هم دونها.

جنـــون ..إن صدقنـــاك

أحمد مهدي سالم

< سماتٌ ومميزاتٌ صبغت حياتنا، وشكّلت ثقافتنا حالياً، وألقت علينا بمتواليات متداخلة.. متضادة .. هناك ارتجاجٌ للقيم، واهتزازٌ للثوابت.. أشبه بهزّ جبال راسخة شامخة، واقتلاع جذور معطيات وقناعاتٍ وآراءٍ أو ولاءات.. كانت في حكم المسلّم بها، وغير مختلفٍ حولها .. حتى الوقائع التاريخية، رصدتها في إطار معين؛ فإذا بها تكاد تنسف نسفاً، وتدأبُ محاولات إلغائها بكلِّ جهدٍ مثابرٍ من خلال صياغة وعي آخر، وترسيخ سلوكٍ مغاير، ثمة تشظيات في بنية الثقافة وأصل الهوية وقيم الانتماء والممارسات المجتمعية الفاعلة.

تجد شخصاً، جماعةً، مكوناتٍ، شرائح مثلاً كانت تكره المملكة العربية السعودية أكثر من كرهها اسرائيل.. فجأة يتغير الحال، وترتكس الارتكازات الفكرية له/ لهم فتصبح المملكة «الرجعية».. الأخت الكبرى، والصديق الصدوق، الداعم السخي، وإن لولاها.. لما وجد اليمن..

في الجهة المقابلة مكونات أخرى عرفتها تمقت ايران وأجنحتها الشيعية والسنية المتشيعة وتدخلاتها في غير بلد أكثر من مقت عبدالله بن أبي بن سلول كبير منافقي الإسلام لرسول الاسلام والهدى والبشرية محمد «صلى الله عليه وآله وسلم» وترى أنها تمثل مداً إسلامياً شيعياً رافضياً مخالفاً لأصول الشريعة الغراء، ومبادئ الاسلام المعتدل، وفي لمح البصر تصير كعبتهم التي يصبح الحج اليها.. الركن السادس للإسلام، وليس بالضرورة أن يكون هناك سفر، وكذا ليلاهم التي يتغنون هياماً بجمالها الساحر، وحسنها الآسر، وسخائها الباذخ.

إنهم يسرفون في تمجيد الدور الايراني الذي يصفه البعض بالعابث والإشادة بمحاسن له، أو اختلاق محاسن له، وإظهاره بمنظر برّاقٍ فاتن، والدفاع، عن اقترافاته أو تجاوزاته، دفاعاً مستميتاً، وقد يتخلله تهديد، يا سبحان الله، تغيير سريع، صدقت يا.. هي لسان الفصاحة وسلاح القتال..

ومن غرائب زماننا هذا.. أننا نلمس تناقضات جادة.. مضحكة ومبكية.. محيرة ومربكة في آن.. أشياءٌ، في فترة ما، نرفضها رفضاً قاطعاً ونقاتلها قتالاً حقيقياً بالإعلام والبنادق وبالنار والحديد والكفاح المديد».. ثم تأتي فترة أخرى بعد مضي عدة سنين.. فنكتشف خطأ وفظاعة ما قمنا به، ونغوص في قواميس الاعتذاريات بحثاً عن مفردات لطيفة وأسانيد مهذبة تخفف من النقمة علينا، وتبرر لغوائنا العدائي السابق وعشقنا الجارف اللاحق.. طبعاً للمكونات والهيئات أو الأعراف والأشكال التي خضنا ضدّها حروب داحس والغبراء..

والأمثلة أكثر من كثيرة سأورد إحداها بعد أن استهللت مقالتي بشاهدين.. انظروا «الجنوب العربي» أو «اتحاد الجنوبي العربي» الذي أوجده الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن في نهاية الخمسينيات كإطار سياسي لحكم ولايات أو مشيخات الجنوب قوبل برفض شديد، وخاض ضده ثوار الجبهة القومية والفصائل اليسارية التقدمية حرباً ضروساً، وصراعاً فكرياً حتى تم إسقاط مشروع الجنوب العربي، وأهيل عليه التراب والوحل، والقاذورات ولأكثر من خمسة وعشرين عاماً، وجيلنا يتعلم في المدارس والكليات ومنابر الاعلام أن الجنوب العربي صنيعة استعمارية بغيضة كان الانجليز يريدون ويحلمون - من خلالها - احتواء نضالات شعبنا اليمني الهادفة الى تحقيق الحرية والانعتاق والاستقلال، وهذا ما حصل، واليوم اندهش الكثيرون عندما سمعوا ويسمعون الدعوة الى إحياء أو إعادة الجنوب العربي وإنكار الانتماء اليمني حد التطهر من الرجاسة والنجاسة.

أليس ذلك شيئاً غريباً وصادماً للذهن مع التأكيد على حقوق أبناء المحافظات الجنوبية في رفع المظالم عنها، ومنحهم استحقاقاتهم في إطار المواطنة العادلة المتساوية والهوية اليمنية الواحدة وفق شكل النظام الذي سيتمخض عنه مؤتمر الحوار الوطني.

القطاع

< عشنا ردحاً من الزمن نحقد على السلاطين والأمـراء والمشايخ حسب ما أقنعونا - تعليمياً وتثقيفياً وأدلجةً - أنهم عملاء وخونة وضد مصلحة المجتمع وتطوير البلاد.. اليوم تبدل الحال.. صاروا ثواراً ووجهات اجتماعية مهمة وسياسيين ناصحين ووطنيين داعمين وصرنا أكثر تودداً إليهم.

< وبمناسبة ٦ اكتوبر يـوم العبور.. الرئيس البطل الشهيد محمد أنور السادات حقق أعظم انتصار، وحاربه كل العرب المزايدون، وقد صنع سلام الجدعان.. سلام الأقوياء. ودفع حياته ثمناً لمواقفه الجريئة التي سبقت زمنه، وهوجم كما لم يهاجم زعيم من قبل، وها هم المعارضون الأغبياء يتسولون السلام ويقبلون بـالإذلال والعجرفة والسخرية من الكيان المغتصب، ويعترفون بظلمهم للسادات، أحد زعامات العرب التي لن تتكرر، وإنما نحن في تناقضات.

< صنف نعرفه كان أصحابه عندما يشاهدون شخصاً يصلي.. يرفعون عنه تقريراً بأنه «كان يمارس الرجعية في المسجد أيام التشطير.. الآن نراهم في أوائل صفوف المساجد.

عودة الى الحق ، وتفكير جميل

< الشرشف «الشيذر» كان في جنوبنا العزيز موضع هزء وسخرية، علامة تخلف ورجعية فنزع، وعقب الوحدة أعيد له الاعتبار كرمز أو كأحد رموز عزة وعفة وكبرياء المرأة، وكان الأدباء فرسان السفور ونازلين على الشرشف وصاحبته من الشمال.. الاشهر المبدع محمد الشرفي، ومن الجنوب الشاعر الشعبي كور سعيد مثال: أغنية من أبين السبعينات لفرقة وادي بنا يقول أبرز مقاطعها:

بنت اليمن ثائرة نحو التقدم سائره
واليوم شفها سافره قد أبعدت ذاك الحجاب

لقد تكرر نهاجم بقسوة ، نشوّه .. ثم نعيد الاعتبار، ونحاول التطهر، ولنا تناولة قادمة في هذه النقطة

آخر الكلام:

أأكفرك النعماء عندي وقد نمت
عليّ نمو الفجر والفجر ساطع
وأنت الذي أعززتني بعد ذلتي
فلا القول مخفوضٌ ولا الطرف خاشع؟

البحتري